

Distr.: General
15 July 2013
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وبالإشارة إلى رسالة الأخير المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، يشرفها أن تحيل إليه المعلومات المستكملة عن الخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الفلبين لكفالة تنفيذ التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتخذ في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق

300713 290713 13-39456 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة

الخطوات التي اتخذتها حكومة الفلبين لكفالة تنفيذ التدابير المنصوص عليها
في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

١ - قانون حظر الأسلحة الكيميائية

بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن الفلبين بصدد وضع اللمسات
الأخيرة على قانون حظر الأسلحة الكيميائية لعام ٢٠١٢، المعروف باسم "قانون حظر
استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والعقوبات
المنصوص عليها". لذلك، ولأغراض أخرى، فإن مشروع القانون قيد النظر الآن لاستعراضه.

٢ - تطوير القدرات على مكافحة الإرهاب

يتخذ خفر السواحل الفلبينية تدابير محددة بهدف كبح الإرهاب من خلال
الاضطلاع بالأنشطة التالية:

- مواصلة نشر مارشالات البحر الذين يضمون أفراداً من القوات المسلحة الفلبينية
والشرطة الوطنية الفلبينية وخفر السواحل الفلبينية على متن السفن ذات الأهمية
العالية التي تبحر بين منطقتي فيسيان/مينداناو ولوزون (مانيل).
- استخدام وحدات K-9 التابعة لخفر السواحل الفلبينية للبحث عن القنابل والأسلحة
النارية والمخدرات غير المشروعة المخبأة داخل أمتعة وحاويات البضائع، وذلك
كإجراء قبل مغادرة السفن الموانئ، ومواصلة التدابير الأمنية الجارية على متن السفن
أثناء رحلاتها.
- تدريب وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لخفر السواحل لتكون بمثابة قوة انتشار
سريع في مناطق مكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة/الاختطاف البحري
والتخلص من الذخائر المتفجرة.
- نشر فرقة العمل السطحية المؤلفة من أربع زوارق للبحث والإنقاذ بطول ٥٦ متراً،
وأربع زوارق دورية بطول ٣٥ متراً، وعشر زوارق بطول ٣٠ متراً وأربع زوارق
استطلاع بطول ٧ أمتار، فوق مساحة واسعة، لزيادة وجودها، وفي الوقت نفسه
الإبقاء على القدرة على الالتقاء في حال حدوث أزمة حقيقية، وذلك لتحقيق أعلى
مستويات الاستجابة.

- نشر الفريق الجوي (قوات محمولة جوا) لدعم فرقة العمل السطحية. وهو مجهز بطائرات ثابتة الأجنحة للهبوط في الجزر وطائرات عمودية، ويوفر المراقبة البحرية والكشف المبكر بشكل حيوي.
- مواصلة وتوسيع نطاق برامج التدريب الاستخباراتية من خلال مرفق تدريب الاستخبارات لديها ومن خلال التدريب المتعدد التخصصات مع القوات المسلحة والشرطة الوطنية.

كما أُجريت دورات تدريبية وحلقات دراسية لمكافحة الإرهاب للمرافق الأساسية من قبل مدربين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان. وبالتنسيق مع نظرائهم من الفلبين. وتم أيضاً بناء قدرات لأغراض الإرهاب من قبل الولايات المتحدة.

٣ - تحسين المرافق

هناك اقتراح بهدف رفع مستوى مرافق معهد بحوث الطب الاستوائي إلى مختبرات للسلامة البيولوجية من المستوى ٣ بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

وتقوم وزارة الطاقة الأمريكية/الإدارة الوطنية للأمن النووي، من خلال برنامج في إطار المبادرة العالمية للحد من التهديدات العالمية بمساعدة حكومة الفلبين، من خلال معهد البحوث النووية الفلبيني، في تحسين الحماية المادية لجميع مرافق الإشعاعية باستخدام المصادر المشعة ذات الخطورة العالية (الفئة ١). وستتمد المبادرة أيضاً لتشمل إدخال تحسينات أمنية على مصادر الفئة ٢، لا سيما التصوير بالأشعة الصناعية.

وأقامت وزارة الطاقة/الإدارة الوطنية للأمن النووي، من خلال مختبر أولك ريديج الوطني، مركز التحكم في اتصالات النقل في معهد البحوث النووية الفلبيني. وسيقوم المركز برصد ومراقبة وتنسيق انتقال مصادر الفئتين ١ و ٢ داخل البلد. وقدمت عربة مجهزة بنظام تعقب وأنظمة أمنية أخرى لاستكمال المركز.

٤ - قانون الأمن البشري لعام ٢٠٠٧ (التعديلات)

بغية جعل قانون الأمن البشري لعام ٢٠٠٧ أداة أكثر فعالية في مكافحة الإرهاب، عقد فريق عامل تقني بقيادة مجلس مكافحة الإرهاب في الفلبين مؤخرًا اجتماعًا لتعديل القانون. وجرى ذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيث ناقش المشاركون تعريف جرائم الإرهاب، وتصميم سبل عملية خاضعة للمساءلة والتحقيق، والتغيرات التي طرأت على القانون للوفاء بالتزامات الفلبين بموجب القانون الدولي.

وقد أدمجت التعديلات المقترحة على القانون على النحو الواجب وأدرج القانون في المجلس الاستشاري التشريعي التنفيذي للتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، ستشمل التعديلات أحكاماً جزائية بموجب الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والتعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥.

٥ - مشروع مبادرة الموانئ الكبرى

أنشأت حكومة الفلبين، من خلال مكتب الجمارك، وشركة آسيا الطرفية، ومعهد البحوث النووية الفلبيني، والشركة الدولية الطرفية لخدمات الحاويات، وبمساعدة مقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا المشروع لمعالجة الشواغل المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة. وينطوي المشروع على تركيب شاشات بوابات لكشف الإشعاعات في أماكن محددة من الموانئ الرئيسية في الفلبين (الموانئ في الشمال والجنوب وميناء سيبو). وإنشاء وحدة مراقبة الإنذار المركزي التي تعمل على مدار الساعة في ثلاث ورديات من قبل موظفي إنفاذ القانون وخدمة الأمن التابعين لمكتب الجمارك. وتكشف هذه المعدات عن المواد المشعة النووية وغيرها من المواد في البضائع والحاويات التي تمر عبر الموانئ. وشارك المكتب أيضا في حلقة دراسية تدريبية بشأن التعامل مع الإشعاعات في إيطاليا، وشكل فريق عامل تقني لإنشاء لجنة تدريب وطنية.

وأجرى معهد البحوث النووية الفلبيني بالتعاون مع وزارة الطاقة الأمريكية/الإدارة الوطنية للأمن النووي ندوة توعية لإدارة الموانئ الضخمة لكبار الإداريين في هيئة ميناء سيبو ومكتب الجمارك ودورة تدريبية حول التأهب العملي لمشغلي محطة الإنذار المركزية المذكورة.

٦ - المشروع الوطني للنافذة الواحدة

إن المشروع الوطني للنافذة الواحدة هو مشروع قائم يشمل نظاما محوسبا على شبكة الإنترنت يتيح للكيانات المشاركة في التجارة إمكانية تقديم المعلومات والوثائق في نقطة دخول واحدة، وذلك لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمتطلبات المتعلقة بالمرور العابر. وتشارك حوالي ٤٠ وكالة حكومية في إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير، وتصاريح وتراخيص لتسهيل التجارة عبر الحدود الفلبينية لتمكين الوكالات من تبادل المعلومات وتدقيقها على الإنترنت.

٧ - نظام مراقبة السواحل الوطنية

أنشئ نظام مراقبة السواحل الوطنية بموجب الأمر التنفيذي رقم ٥٧ الصادر عن رئيس جمهورية الفلبين، بنينو أكينو الثالث، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويهدف النظام إلى أن يكون بمثابة آلية مركزية مشتركة بين الوكالات من أجل نهج منسق ومتناسك والتعاون في القضايا البحرية والأمن البحري من أجل تعزيز الإدارة في المجال البحري في البلد. ويعتبر النظام حيويًا في حماية المجال البحري ومنع الاتجار وانتشار أسلحة الدمار الشامل وفقا لمبادرة أمن الانتشار.

إن مجلس مراقبة السواحل الوطنية هو هيئة مركزية مشتركة بين الوكالات يشرف على تنفيذ نظام مراقبة السواحل الوطنية ويقدم لها التوجيه الاستراتيجي للتعاون المتعددة الجنسيات والعبارة للحدود في مجال التوعية والأمن في المجال البحري.

وتعمل حكومة الفلبين حاليا على تعزيز الإجراءات التشغيلية للنظام من خلال تحسين المرافق والمعدات بهدف تحسين فعالية التوعية والأمن في المجال البحري على نطاق الحكومة.

٨ - السياسة الوطنية بشأن السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في المختبرات

على الصعيد الوطني، لا تزال وزارة الصحة، ومعهد بحوث الطب الاستوائي، ومكتب الصناعات الحيوانية، تمارس أعلى درجات اليقظة في إدارة مراقبة ظهور وإعادة ظهور الأمراض المعدية.

وقد شرعت وزارة الصحة في إصدار أمر إداري بالاشتراك مع وزارة الزراعة ومكتب الصناعات الحيوانية حول السياسة الوطنية المتعلقة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في المختبرات بهدف وضع إطار استراتيجي لتنفيذ برنامج وطني حول السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في المختبرات.

ويشرف وزارة الصحة، تم إصدار ونشر دليل بشأن المعايير ودليل حول المبادئ التوجيهية والإجراءات في مختبر السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. كما نشرت وزارة الصحة أداة تقييم للمستشفيات الآمنة والتأهب للكوارث والتصدي لها، مع فصل مخصص لأمن وسلامة مختبرات المستشفيات. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت وزارة الصحة أمرا إداريا بشأن إطار تصدي القطاع الصحي للإرهاب لتقدم مبادئ توجيهية للتصدي لأعمال الإرهاب تتضمن جوانب السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. في المختبرات.

٩ - سياسة الأمن الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦

تم وضع سياسة الأمن الوطنية، التي هي بيان عن المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها عملية اتخاذ القرارات الوطنية وتحدد مسارات العمل التي يتعين اتخاذها من أجل حماية وتعزيز مصالح الدولة، ورفاه الشعب الفلسطيني ومؤسساته وسيادته وسلامة أراضيه. وتهدف سياسة الأمن الوطنية إلى تحديد الأولويات الاستراتيجية لإقامة توازن سليم في المناقشة الدائرة في مسألة "السلاح أم الغذاء" لتخصيص الموارد الشحيحة، وتحديد الأولويات، من بين أمور أخرى، بين الدفاع الخارجي والداخلي.

١٠ - رابطة السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في الفلبين

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للرابطة في مساعدة الوكالات الحكومية على وضع سياسة وطنية وتنفيذ خطة من أجل السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. وتماشياً مع تعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، أجرت الوكالات الرئيسية مثل معهد بحوث الطب الاستوائي، ومكتب الصناعات الحيوانية، ومركز صحة الحيوان في الفلبين وجامعة الفلبين في مانيلا تحسينات أمنية. وتقوم كذلك حالياً بصياغة سياسة وطنية بشأن السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في المختبرات.

وشاركت الفلبين في الدورة التدريبية المتقدمة للمسؤولين أجراها معهد لجنة السلامة البيولوجية في جامعة الفلبين في مانيلا بالشراكة مع برنامج العمل في مجال السلامة البيولوجية في وزارة الخارجية الأمريكية والرابطة.

١١ - التحديثات التي أجراها معهد البحوث النووية الفلبيني على خطة الدعم المتكامل للأمن النووي

إن مبادرة الحد من التهديدات العالمية التابعة لوزارة الطاقة الأميركية هي مبادرة عالمية شاملة لمعالجة مسألة الأمن النووي في جميع أنحاء العالم والحد من تهديد الإرهاب النووي. وخلال هذه الفترة، قام المعهد بتحديث خطة الدعم المتكامل للأمن النووي بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعقد المعهد بمساعدة خبير من الوكالة اجتماعاً دام يومين مع هيئات حكومية أخرى ذات صلة لاستعراض وتحديث خطة الدعم المتكامل للأمن النووي لمواصلة تنفيذ أنشطة الأمن النووي في الفلبين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وتم تحديد أنشطة إضافية لتنفيذها فوراً مع الجهات المانحة.

١٢ - قانون تحديث القوات المسلحة الفلبينية المنقح (القانون الجمهوري رقم ١٠٣٤٩)

يسعى قانون تحديث القوات المسلحة الفلبينية المنقح (القانون الجمهوري رقم ١٠٣٤٩) إلى مواصلة تحديث القدرات الدفاعية للقوات المسلحة الفلبينية من أجل حماية البلد وأمنه وذلك بسبب تحولها من قدرات دفاعية داخلية إلى خارجية. ويهدف القانون إلى تحسين قدرات الفلبين الدفاعية من خلال تحسين القدرات في مجالات التوعية بالأحوال البحرية، والردع الموثوق به والتعاون البحري. وقامت وزارة الدفاع الوطني ببرمجة شراء معدات حديثة بهدف تعزيز نظام مراقبة السواحل الوطنية في البلد في إطار تحسين القدرات العسكرية وبرنامج التحديث.

١٣ - جرد المعدات والمواد العسكرية

تجري وزارة الدفاع الوطني جرداً لجميع المعدات والمواد العسكرية لضمان حساب جميع الأسلحة وأن تكون المواد المشتراة بحوزة المستخدمين النهائيين المعتمدين. وتعمل الترسانة الحكومية حالياً على حيازة آلات لوضع أرقام متسلسلة لذخائرها. ووفق المبادئ التوجيهية الجديدة من القوات المسلحة، سيجري تسلسل جميع الذخائر من عيار ٢٠ ملم وأعلى. وتقوم القوات المسلحة أيضاً بوضع نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بذخائر الأسلحة، وهو نظام قاعدة بيانات إلكترونية مركزية يضم جميع أصول الذخيرة لدى القوات المسلحة.

١٤ - خطط أمن السفن والموانئ

يضطلع خفر السواحل الفلبينية بمسؤولية تنفيذ أحكام المدونة الدولية لأمن السفن والموانئ. وقد أتاح ذلك الفرصة لتسجيل بانتظام بواطن الضعف لمختلف السفن والموانئ، التي تشكل مدخلات ذات صلة لتنسيق مواجهة الأزمات في المستقبل من قبل قوات الأمن الحكومية وقوات الأمن الخاصة. وفي إطار المهام المتعلقة بالمدونة، تساعد عناصر خفر السواحل الفلبينية في الأنشطة التالية المتعلقة بأمن الموانئ: (أ) استعراض واعتماد تقييمات أمن الموانئ؛ (ب) استعراض واعتماد خطة أمن الموانئ؛ (ج) إجراء مسوحات أمنية على الشاشة؛ (د) إجراء تدقيق عشوائي على الموانئ لضمان الامتثال المستمر للمعايير. أما بالنسبة لأمن السفن، فإن خفر السواحل يساعدون في المهام التالية ذات الصلة بالمدونة: (أ) مسح أمن السفن في عين المكان؛ (ب) إجراء تدقيق عشوائي على السفن لكفالة الامتثال المستمر للمعايير.

ويتمثل جزء من مشاركة خفر السواحل في تنفيذ المدونة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في القيام بمهام رقابة موانئ الدولة. وتحديد مسؤول الرقابة على موانئ الدولة مدى امتثال السفن للجوانب الأمنية الواردة في قائمتين منفصلتين تتعلقان بإجراء الرقابة ومداولة ورصد مخازن السفن، وتحديد المناطق المحظورة ومسائل أخرى. ويقرر مسؤول الرقابة على موانئ الدولة أيضاً سريان: (أ) الشهادة الدولية لأمن السفينة على متن السفينة؛ (ب) مستوى الأمن الجاري تنفيذه؛ (ج) امتثال السفن لإجراءات التدريبات الأمنية؛ (د) الكفاءة في التواصل بين أفراد الطاقم. وتولي المدونة دائماً اهتماماً خاصاً بآخر عشرة موانئ زارتها السفينة قيد التفتيش، والسجلات التي يجب أن تذكر درجة الأمان الذي تعمل السفينة في إطاره، وأي تدابير أمنية خاصة أو إضافية يجري تطبيقها، والمحافظة على تدابير أمن سفن ملائمة خلال أي نشاط تقوم به السفينة.

وبالإضافة إلى المدونة، توجد لدى الفلبين اتفاقات معابر حدودية ودوريات حدودية مع ماليزيا واندونيسيا. ويمكن هذه الاتفاقات الفلبين من متابعة التعاون الأمني على الحدود مع جيرانها، ولا سيما في مجال منع تهريب البضائع غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة غير المصرح به.

١٥ - قانون إدارة التجارة الاستراتيجية

تعمل الفلبين على وضع قوانين تُعرف باسم قانون إدارة التجارة الاستراتيجية. والعنوان الرسمي للقانون هو "قانون لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الأسلحة التقليدية من خلال تنظيم نقل السلع الاستراتيجية وأغراض أخرى". وسيعرض مشروع القانون لينظر فيه الكونغرس الفلبيني في دورته السادسة عشرة.

وتعترف الفلبين بأهمية وجود إطار قانوني للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة تجارة السلع ذات الاستخدام المزدوج، دون الحاجة إلى تقييد التجارة المشروعة. وسيكون مشروع القانون حاسماً في معالجة قضية ما يسمى بالسوق السوداء، حيث يمكن للجهات غير المرخص لها أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل أو على مكوناتها.

١٦ - برنامج التفتيش بالأشعة السينية

في الوقت الحاضر، حصل مكتب الجمارك على ٣٠ حاوية لأجهزة Nuctech تعمل بالأشعة السينية وعدد من الأجهزة الأصغر من الأشعة السينية في إطار مشروع التفتيش بالأشعة السينية للمكتب، وهو مشروع للتفتيش غير التطفلي لمكتب المفوض العام، بصفته رئيس المشروع الشامل ويساعده مساعد تنفيذي، ومساعد اتصال للمشروع يشرف على

المهام التنفيذية والإدارية للمشروع. ويعد المشروع مقياساً رئيسياً للكشف عن البضائع المهربة - لإجراء عمليات مسح بالأشعة السينية على جميع الشحنات الواردة والصادرة. بما يتفق مع تيسير التجارة، بهدف منع التهريب والسلع المناوئة للسلوك الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، زيادة الإيرادات.

الالتزامات الدولية/الالتزامات المتعلقة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

١ - الأنشطة المتعلقة باتفاقية الأسلحة البيولوجية

تولي الفلبين أهمية لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتشارك بنشاط في تعزيز التعاون في مجال الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أدى التآزر والتعاون الإقليمي في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك علاقة البلد بالشركاء الاستراتيجيين مثل الولايات المتحدة وأستراليا والاتحاد الأوروبي، إلى تحقيق خطوات هامة في تشكيل نحو رؤية وأهداف الاتفاقية. وتلتزم الرابطة بإنشاء الجماعة السياسية والأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥ وأصبحت القضايا الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية جزءاً مهماً من جدول الأعمال. وقد استضافت الفلبين، بالاشتراك مع أستراليا والولايات المتحدة، حلقات عمل سنوية في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا حول مواضيع الحد من التهديد البيولوجي، وإدارة المخاطر البيولوجية، ومراقبة الأمراض والكشف عنها والتأهب والاستجابة منذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢. وقد جمعت حلقات العمل هذه أصحاب المصلحة الهامين كالمهنيين في مجال السلامة البيولوجية، وممارسي الطب والطب البيطري وصانعي السياسات من ١٠ بلدان أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا و ١٣ بلداً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي.

٢ - الأنشطة المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

من خلال السفير ليبران ن. كاباتولان، رئيس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ الذي يعد واحداً من أكثر مؤتمرات الاستعراض نجاحاً في تاريخ المعاهدة، وأسفرت عن خطة عمل تتألف من ٦٤ نقطة بشأن الأركان الثلاثة للمعاهدة فضلاً عن التوصل إلى اتفاق حول القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ولا تزال الفلبين متمسكاً بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

٣ - اتفاقية ثنائية مع هولندا

أبرمت الفلبين اتفاقية ثنائية مع هولندا لوضع أساس قانوني لتقديم المساعدة وتبادل المعلومات بين البلدين للمساعدة في كفاءة التطبيق السليم وإنفاذ القوانين الجمركية لمنع الجرائم العابرة للحدود بين الفلبين وهولندا.

٤ - مركز الخبرة الرفيعة بشأن تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية

بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، أطلقت الفلبين رسمياً مركز الخبرة الرفيعة بشأن تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٣. ومراكز التميز هذه هي مبادرة من الاتحاد الأوروبي، تُنفذ بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية بهدف تنفيذ الاستراتيجية المنسقة لتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتؤيد المبادرة تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لمكافحة الخطر.

٥ - الاتفاق الجمركي بين إسرائيل والفلبين

أبرمت إسرائيل والفلبين اتفاقاً يحدد المعايير المتعلقة بتبادل المعلومات والمعارف التي من شأنها تسهيل التجارة، والمساعدة في التحقيقات وإجراءات الإنفاذ المتبادلة لمنع الجرائم الجمركية.

٦ - الاتفاق بين موسكو ومانبلا

تم التوقيع على اتفاق بين موسكو ومانبلا ضمن إجراءات رسمية بسيطة في فندق مانبلا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وينص هذا الاتفاق على الشروع في تبادل المعلومات لصالح البلدين وتقديم المساعدة في مجالات الإحصاءات التجارية، وإنفاذ قانون الجمارك، وتنمية الموارد البشرية، والدراية التقنية، وتسهيل التجارة.

٧ - المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار

إن الفلبين دولة شريكة في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي تسعى إلى وضع نهج أكثر تنسيقاً وفعالية في التعامل مع الاتجار بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة.

٨ - التصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية

في شباط/فبراير ٢٠١٠، صدقت الفلبين على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتمثل جوهر البروتوكول الإضافي في إعادة تشكيل نظام ضمانات الوكالة وتحويله من نظام كمي يركز على حصر ورصد المواد والأنشطة المعلنة إلى نظام نوعي يهدف إلى جمع صورة شاملة عن الأنشطة النووية والمتعلقة بالمواد النووية للدولة، بما في ذلك جميع الواردات والصادرات المتعلقة بالمواد النووية. ويوسع البروتوكول الإضافي أيضا قدرة الوكالة إلى حد كبير على التحقق من وجود منشآت نووية سرية من خلال توفير السلطة للوكالة لزيارة أي منشأة، سواء كانت معلنة أم لا، للتحقيق في المسائل المتعلقة بالتضارب في التصريحات التي تدلي بها الدولة بشأن الأسلحة النووية. وليس المطلوب من الدول الأطراف في المعاهدة اعتماد البروتوكول الإضافي، على الرغم من أن الوكالة تحث جميع الدول على القيام بذلك.

٩ - الأمن في نقل المواد المشعة

وضع معهد البحوث النووية الفلبيني أنظمة للمدونة الخاصة به، الفصل ٢٧، "متطلبات الأمن في نقل المواد المشعة". بمساعدة قدمتها الإدارة الوطنية للأمن النووي في وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، ومختبر أوك ريدج الوطني. ويهدف الفصل ٢٧ إلى كفالة معالجة مسألة أمن المواد المشعة أثناء نقلها من قبل شركات النقل والوكلاء والجهات المعنية، وخلال ذلك، منع تحويل هذه المواد بطريقة غير قانونية، والاتجار بها، وسرقتها و/أو تخريبها أثناء النقل. وقدمت الإدارة الوطنية للأمن النووي أيضا المساعدة في تدريب المنظمين وأصحاب التراخيص بالمواد المشعة على أمن النقل.

التدريب المقدم من الشركاء الدوليين المتعلق بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

١ - برنامج التدريب من أجل التعاون في مجال الاستخبارات والتحقيق والملاحقة القضائية في القضايا المتعلقة بالإرهاب

اضطلع برنامج التدريب من أجل التعاون في مجال الاستخبارات والتحقيق والمقاضاة في القضايا المتعلقة بالإرهاب في إطار الشراكة بين الفلبين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تعزيز العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب.

وتتمثل أهدافه المحددة في ما يلي:

- تعزيز التعاون بين المسؤولين الرئيسيين في مجال الاستخبارات والتحقيق والملاحقة القضائية من أجل الملاحقة القضائية بفعالية في القضايا المتعلقة بالإرهاب
 - التوصل إلى فهم ووعي أفضل لدى المسؤولين في مجال إنفاذ القانون وقطاعي الأمن والملاحقة القضائية المتعلقة بمهام الاستخبارات والتحقيق القضائية حول سبل منح هذه الوظائف قيمة من أجل الملاحقة القضائية للقضايا المتعلقة بالإرهاب بنجاح
- واضطلعت بالمشاريع والأنشطة التالية:
- وضع دليل تدريبي تعاوني في مجال الاستخبارات والتحقيق والمقاضاة في القضايا المتعلقة بالإرهاب، الذي سيكون بمثابة مرجع/دليل موحد في إدارة التدريب
 - تحديد مجموعة من المدربين لإجراء دورات تدريبية في المستقبل في المناطق ذات الأولوية من خلال الاضطلاع بمشروع تدريب المدربين في شباط/فبراير ٢٠١٣
 - إجراء دورة تدريبية تعاونية في مجال الاستخبارات والتحقيق الملاحقة القضائية في القضايا المتعلقة بالإرهاب في أيار/مايو ٢٠١٣ لكبار المسؤولين في المنطقتين التاسعة والثانية عشرة من قطاعات إنفاذ القانون والأمن الملاحقة القضائية الذين يؤدون مهام الاستخبارات والتحقيق والمقاضاة
- وستجرى دورات تدريبية أخرى في مناطق أخرى من خلال اعتماد آلية تضمن استدامة البرنامج.

٢ - التدريب على تحديد السلع

وضع مكتب المبعوث الخاص المعني بالجريمة عبر الوطنية بمساعدة وزارة الطاقة بالولايات المتحدة برنامج تدريب لتحديد السلع الذي سيدمج في برامج التدريب المنتظمة في أكاديميات إنفاذ القانون. ويهدف إلى المساعدة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها عن طريق تدريب موظفي الجمارك على تفتيش الشحنات لتحديد السلع والمواد والمعدات المستخدمة في تصميم وتطوير وإنتاج الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية للدمار الشامل، فضلا عن أنظمة إطلاق الصواريخ.

٣ - تدريب مشغلي نظم إدارة حركة السفن

أجري تدريب أثناء العمل على نظم إدارة حركة السفن للعاملين في هيئة موانئ الفلبين، وخفر السواحل الفلبينية، في الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وزود برنامج التدريب المشاركين بالمعارف والمهارات المتعلقة بإجراءات التشغيل المتعلقة بنظم إدارة حركة السفن، وتدابير الإبلاغ عن حوادث التلوث والقرصنة والتفجير والتفتيش والإنقاذ من قبل خفر السواحل الفلبينية ومسائل أخرى تتطلب اتخاذ قرارات فورية.

٤ - التدريب في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة

من خلال برامج التدريب عزز برنامج مساعدة مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية قدرات الشرطة الوطنية على مكافحة الإرهاب. ويشمل ذلك التدريب إنشاء مرافق للتخلص من الذخائر المتفجرة، التدريب ومختبر الأدلة الذي تستخدمه الشرطة للتحقيقات بعد الانفجار. وقد أجريت الدورة التدريبية على التخلص من الذخائر المتفجرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٥ - مشروع إدارة حدود الفلبين

أنشأت إدارة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع عدة وكالات حكومية في الفلبين، مشروع إدارة حدود الفلبين، الذي يسهم في الجهود التي تبذلها الفلبين لتعزيز قدراتها المتعلقة بإدارة الحدود.

٦ - البرنامج الفرعي بشأن مكافحة الإرهاب: الشراكة بين شرق وجنوب شرق آسيا بشأن العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب

منذ عام ٢٠٠٣، يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة المتخصصة للبلدان، بما في ذلك بلدان جنوب شرق آسيا، بشأن جوانب العدالة الجنائية حول مكافحة الإرهاب. يهدف تعزيز التركيز الخاص بكل بلد، وأنشأ المكتب في عام ٢٠١١ شراكة بين شرق وجنوب شرق آسيا بشأن العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب، مع التركيز على بناء القدرات على الصعيد الوطني. ويهدف البرنامج الفرعي إلى مساعدة البلدان في المنطقة على تحقيق التنفيذ الفعال لسيادة القانون للعدالة الجنائية القائم لمواجهة الإرهاب. ولهذا الغرض، فهو يسعى إلى تقديم المساعدة إلى الدول الطالبة في المجالات التالية:

- وضع إطار قانوني وطني لمكافحة الإرهاب وفقاً للصكوك الدولية
- تحسين قدرة نظام العدالة الجنائية الوطنية على تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب المستندة إلى سيادة القانون
- التعاون عبر الحدود الوطنية في مجال العدالة الجنائية والجوانب المتعلقة بمكافحة الإرهاب

وأضفت حكومة الفلبين والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الطابع الرسمي على شراكة وتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، في إطار الشراكة في جنوب شرق آسيا لتحقيق العدالة الجنائية للإرهاب. وفي إطار تعزيز شراكته مع الفلبين، دعم المكتب التعديلات التشريعية المتعلقة بالقانون الوطني الرئيسي لمكافحة الإرهاب (قانون الأمن الإنساني لعام ٢٠٠٧)، وتمويل مكافحة الإرهاب، وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وتضم هذه المبادرات الكيانات الوطنية الرئيسية.

٧ - التدريب بشأن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية والمتفجرة

ترعى حكومة كندا دورة تدريبية بشأن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية والمتفجرة في الفلبين منذ عام ٢٠١٠. وقد شارك ما مجموعه ٧٧ فرداً من القوات المسلحة الفلبينية، والشرطة الوطنية الفلبينية، وحرس السواحل الفلبينية ومكتب الحماية من الحرائق في الدورة التدريبية التي أجريت في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣.

٨ - التدريب بشأن أمن المواد المشعة

منذ عام ٢٠١١، يجري معهد البحوث النووية الفلبيني، بالتعاون مع الإدارة الوطنية للأمن النووي في وزارة الطاقة بالولايات المتحدة دورات تدريبية بشأن أمن حوادث المواد المشعة لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الفلبينية وفعاليتها لمواجهة الحوادث التي تنطوي على سرقة أو تخريب المصادر المشعة. وهذا يتماشى مع المشروع المشترك بين معهد البحوث النووية الفلبيني ووزارة الطاقة الأمريكية في إطار مبادرة الحد من التهديدات العالمية.

ويضم مشروع خط الدفاع الثاني الأمريكي تزويد الشرطة الوطنية في الفلبين بنظام كشف متنقل.

٩ - التدريب الحدودي في إطار مركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية

سيقوم مركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية مع الشريك الأمريكي في مبادرة مشروع الموائئ الكبرى بتركيب بوابة رصد للإشعاعات في معهد البحوث النووية الفلبيني لتدريب موظفي الخط الأمامي. وسيتم كذلك نشر معدات محمولة للكشف لاستخدامها في التدريب. ويوفر المشروع التدريب للمدرسين في معهد البحوث من خلال المشاركة في دورات تدريبية في إيسبرا، بإيطاليا.